



في مواجهة معدلات نمو تفوق الـ ٤% ونسبة بطالة ٣,٩%، أعلن أعضاء المجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي عن نية المصرف المركزي الإستمرار في رفع الفوائد على الدولار الأمريكي للمرة الرابعة هذا العام. هذا الإجراء الذي يدخل ضمن السياسة النقدية التقليدية للإحتياطي الفدرالي ستكون له عواقب كبيرة على الإقتصادات العالمية وخصوصاً سوق النفط.

أظهر محضر أعضاء المجلس الإحتياطي الفدرالي الأخير أن هناك توافقاً بين الأعضاء على الإستمرار في رفع الفائدة على الدولار الأمريكي. هذا الواقع فرضته أرقام الإقتصاد الأمريكي التي تُظهر تحسناً ملحوظاً وارتفاعاً مُستمرًا للنتائج المحلي الإجمالي مع نسبة نمو تفوق الـ ٤%. والمعروف أن الإحتياطي الفدرالي يرفع فوائده بشكل تلقائي بعد مرور أربعة فصول متتالية تتخفف فيها البطالة، والتي إنخفضت إلى ما دون الـ ٣,٩%، مُنذرة بضعفوات تضخّمية في حال بقيت أسعار الفائدة على حالها. وتُشير أرقام الـ DXY (مؤشر الدولار الأمريكي) إلى أن هذا المؤشر أخذ في الإرتفاع مُجددًا من ٩٣,٩٦ نقطة إلى ٩٥,٦٦ نقطة حاليًا بعد الإخفاض الذي شهده في ٢٦ أيلول الماضي أثر رفع الفائدة.

وتُشير التوقعات إلى أن الإحتياطي الفدرالي يتوجّه إلى رفع الفائدة على الدولار في إجتماعه المُقبل كانون الأول ٢٠١٨ إلى ٢,٢٥-٢,٥%. هذه الزيادة في سعر الفائدة ستكون لها تداعيات داخل السوق الأمريكي ولكن أيضًا على الصعيد العالمي.

التداعيات الداخلية

نظرًا، إرتفاع الفائدة يلجم النشاط الإقتصادي نظرًا إلى أن الإقتصاد الأمريكي يتموّل بشكل رئيسي من الأسواق المالية على عكس الإقتصاد اللبناني الذي يتموّل من المصارف اللبنانية (الإقتصادات المتطوّرة مقارنة بالإقتصادات في طور النمو). وتُشير بعض النماذج الإقتصادية إلى أن رفع الفائدة سيكلّف الإقتصاد الأمريكي نسبة نمو مُهمّة تتراوح قيمتها بحسب السيناريو المُأخوذ بالإعتبار. على هذا الصعيد، يُعتبر السوق العقاري من أوائل القطاعات المُتضرّرة في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة رفع الفائدة. فقد شهدت الأشهر الماضية تراجعًا في هذا القطاع نتيجة رفع الفائدة على القروض العقارية (تقارب الـ ٥% حاليًا).

وهذا الأمر جعل الفارق بين الفائدة في هذا القطاع والفائدة على سندات الخزينة يرتفع كثيرًا إلى حد أن ٣١% من الأشخاص الذي تمّ سؤالهم عن رغبتهم في شراء منزل أجابوا بـ «كلا» مقارنة بـ ٢٢% في العام السابق.

وتنصّ التحليل على أنه لا يوجد فقاعة كما في العام ٢٠٠٧ نظرًا إلى الأسعار المُنخفضة نسبة إلى العام ٢٠٠٧. وبالتالي فإن ما سيشهده هذا القطاع في العام ٢٠١٩ هو تراجع ستكون نسبته مُتعلّقة بنسبة الفائدة على القروض العقارية مما يطرح فكرة وقف الإحتياطي الفدرالي لرفع الفائدة في العام ٢٠١٩ لتقييم جدّي للواقع الإقتصادي والمالي والنقدي بعد سلسلة الإرتفاعات في العام ٢٠١٨.

أيضًا تأتي الحرب التجارية والسياسة الحمائية التي يتبناها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتزيد من الغموض على التداعيات الاقتصادية لرفع الفائدة على الدولار الأمريكي. فارتفاع الدولار مقابل العملات الأجنبية مع رفع الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من أميركا من قبل بعض الدول قد يلجم الصادرات الأمريكية بشكل ملحوظ ويجعل الولايات المتحدة الأمريكية تخسر قسم من أسواقها العالمية.

في ظل هذا الإطار المُعقّد، يظهر أن عدم رفع الفائدة على الدولار سيزيد من نسبة التضخم بحكم أن الرسوم على البضائع الأجنبية المستوردة ستزيد من الأسعار، وبالتالي ستكون هناك ضغوطات تضخمية على الدولار الأمريكي مما سيأكل من النمو المُحقّق.

لكن لماذا يمتعض الرئيس الأمريكي ترامب من سياسة الإحتياطي الفدرالي؟ السبب سياسي قبل كل شيء، فإنتخابات نصف ولايته تدفعه إلى الخوف من تراجع في الإقتصاد الأمريكي قد يؤثر في نتيجة الإنتخابات وهو الذي يفخر كل الوقت بنتيجة ما قام به في الإقتصاد وسوق العمل.

وإذا كان كل الرؤساء الذي سبقوه قد حاولوا الضغط على الإحتياطي الفدرالي إلا أن كلمات ترامب في الإعلام عن «جنون» المسؤولين في المصرف المركزي يجعل من هذا الإنتقاد ممارسة فاضحة للتدخل والتأثير على السياسة النقدية وهذا الأمر ترفضه الأسواق وبالتالي، لن يكون لإنتقادات ترامب أي تداعيات على عمل الإحتياطي الفدرالي.

التداعيات الخارجية

تتمثل التداعيات المباشرة لرفع الفائدة على الدولار في الدول الأخرى في رفع الكلفة على الإقتصاد على مستويين: الأول كلفة الإقتراض التي تأتي من الأسواق الأمريكية، وثانيًا رفع كلفة النفط المُستورد بحكم أن النفط مقوم بالدولار الأمريكي.

لكن التداعيات السلبية لا تقف عند هذا الحدّ، فارتفاع الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية سيدفع رؤوس الأموال إلى الهجرة من الدول الصاعدة والدول في طور النمو إلى أميركا وهذا الأمر سيؤثر سلبيًا على الإستثمارات في هذه الدول. ومن بين هذه الدول يُمكن ذكر الصين، روسيا، الدول المُنتجة للنفط، الدول التي تربط عملتها بالدولار الأمريكي ولكن أيضًا دولًا متطوّرة مثل الإتحاد الأوروبي واليابان وغيرها.

لكن الأهم في الأمر التداعيات في سوق النفط، حيث من المتوقّع أن يشهد هذا السوق تقلبات نتيجة فقدان التوازن بين العرض والطلب. فارتفاع سعر الدولار مقابل العملات الأخرى سيزيد من كلفة النفط مما يُقلّل الطلب في وقت تزيد بعض الدول من إنتاجها.

في المقابل لا نعرف مدى تداعيات فرض عقوبات على إيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والتي ستبدأ في ٤ تشرين الثاني القادم والتي تُقدّر بأقصى حدّ بـ ٢ مليون برميل يوميًا. هذا الغموض سيزيد من المضاربات في الأسواق المالية والتي سترفع من الـ volatility على أسعار النفط والتي قد تُحرّك النفط في هامش ٦٠ إلى ١٠٠ د.أ. نعم هذا الهامش قد يكون كارثيًا على الإقتصاد العالمي وحتى على الإقتصاد الأمريكي حيث أن إرتفاع البرميل إلى ١٠٠ د.أ. لبرميل النفط الواحد قد يقضي على نمو الإقتصاد الأمريكي ويؤدّي إلى ركود من جديد.

على الصعيد اللبناني فإن رفع الفائدة على الدولار الأمريكي سيزيد من الضغط على أسعار الفوائد في لبنان. إلا أن تنفيذ مشاريع سيدر ١ وما قد ينتج عنها من نمو إقتصادي كفيل بامتصاص الإرتفاع في الفائدة التي ستكون مُضرة للمالية العامّة بالدرجة الأولى (إذ لم يتمّ القيام بمشاريع سيدر ١) وسيزيد حكمًا من خدمة الدين العام وبالتالي عجز المالية العامّة.

إلا أن السيناريوهات التي قمنا بها تُظهر أن مُستوى الفائدة في لبنان ما زال جاذبًا للمستثمرين مما يعني أنه في حالة لبنان لن نشهد هروبًا لرؤوس الأموال لا بل على العكس، هناك قسم من الأموال المُستثمرة في الدول الإقليمية ستشق طريقها إلى لبنان حيث ستؤدّي إلى تخفيف عجز الميزان التجاري.

من هذا المنطلق، نرى أن أمام السلطة السياسية نافذة للإستفادة من هذه الأموال من خلال تحفيز الإستثمارات في الماكينة الإقتصادية اللبنانية والتي قد تأتي بعائدات تفوق ما تعرضه المصارف اللبنانية خصوصًا في بعض القطاعات كالقطاع الرقمي والذي قد تفوق عائداته الـ ٢٠ %.